# وكالة "أونروا"

## وسياسات إدارة الانهيار

**ورقة موقف**

آب/ أغسطس 2023

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

في نهاية شهر تموز/ يوليو 2023 كان الناطق باسم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" عدنان أبو حسنة يؤكد مجدداً في حديث مع إذاعة صوت فلسطين الرسمية، أنّ خزينة وكالة "أونروا" مهددة بالنفاد في نهاية شهر آب/أغسطس القادم، لا سيما وأنّ "أونروا" لديها عجز مالي بـ حوالي 200 مليون دولار في البرنامج المنظّم الذي تقدّم من خلاله خدمات الصحة والتعليم.

أي أننا ومع نشر هذه الورقة تفصلنا أيام فقط عن عجز وكالة "أونروا" عن دفع رواتب موظفيها البالغ عددهم حوالي 30 ألفاً، أو تقديم خدماتها الاعتيادية –المنهارة والمقلصة بالفعل في جميع قطاعاتها– أو في برنامج الإغاثة الطارئة وبرامج الطوارئ على اختلافها، وبحسب الناطق باسم "أونروا"، فإننا أمام خطر حدوث مجاعةٍ حقيقيةٍ في قطاع غزة خلال الأشهر المقبلة نتيجة استمرار الأزمة المالية التي تعاني منها وكالة "أونروا"، ذلك إلى

جانب الانهيار الكامل لقدرة الوكالة على تقديم خدماتها في بقية مناطق عملياتها.

هذا التحذير الذي يعتبر من الأكثر حدة من حيث درجة الخطورة التي أشار إليها ليس الأول من قبل "أونروا"، ولم يتكفل أو سابقاته بتشكيل مفاجأة صادمة لأي من الأطراف المعنية، أو دافع لتحرك استثنائي خارج الإطار المحدد سلفاً، وهو العودة لطلب تمويل عاجل من المانحين المحتملين، الذين يتأخر معظمهم، ويتنصل كثير منهم عن سداد التعهدات المالية الشحيحة التي يقدمونها.

طوال العقد الأخير واجهت وكالة "أونروا" انهياراً في مواردها، نتيجة لتراجع كبير في التمويل، الذي تأثر على نحو رئيسي بالتوجهات السياسية للدول المانحة تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، خصوصاً بعدما قادت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" توجهاً معلناً لتصفية قضية اللاجئين وتفكيك وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا".

الأزمة المستمرة في التمويل راكمت عجزاً متزايداً في موازنة الوكالة، قابلته الأخيرة بسياسات واهنة حاولت تقديم تنازلات للمانحين على حساب الحقوق السياسية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين، وركزت بالمقام الأساسي على تقليص الخدمات المقدمة لهم لما دون الحدود الدنيا، وهو ما قاد لتقويض قطاعات خدماتية رئيسية لدى تديرها وكالة "أونروا" تتعلق باحتياجات الصحة والتعليم وخدمات النظافة، وكذلك تردي مستمر في قدرة الوكالة على تقديم المساعدات الطارئة لشرائح متسعة من اللاجئين الفلسطينيين الذين عانوا من نكبات متلاحقة، ليس آخرها الزلزال في شمالي سوريا وجنوب تركيا، أو التهجير من مخيماتهم في سوريا، وأيضاً الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة، والانهيار المعيشي الذي واجهه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان.

إن هذا التحذير حتى ولو تم تدارك مخاطره إسعافياً بمنح مالية طارئة تغطي عجز وكالة "أونروا" الكبير لبضعة شهور قادمة، فإنه يؤكد أن المسار الحالي

لسياسات الوكالة يمثل طريقاً باتجاه واحد تبدو نهايته قريبة بتصفية الوكالة الأممية المعنية بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وإفقاد الملايين منهم للخدمات الأكثر حيوية لوجودهم وبقائهم على قيد الحياة، وكذلك تصفية ما تمثله "أونروا" من التزام دولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم وحقوقهم سواء الإنسانية أو السياسية.

وإذ تمثل عمليتا تفكيك وكالة "أونروا" وتجويع اللاجئين الفلسطينيين أسلحة سياسية تستخدم بشكل واضح للقضاء على مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين وتصفية قضيتهم وحقوقهم، فإننا نتحدث عن فعل سياسي بالأساس، لا يمكن أن توقفه الإجراءات الترقيعية من وكالة "أونروا" والتي تأتي على حساب حقوق هؤلاء اللاجئين، وكذلك لا يمكن أن يقابل من المؤسسات الفلسطينية الرسمية التمثيلية، أو المناصرين لحقوق اللاجئين الفلسطينيين بذات السياسات والمواقف التي ثبت فشلها في إيقاف أو حتى إبطاء مسار الانهيار المستمر والكارثة المحدقة التي ستضاعف عذابات

ملايين من البشر، وستسهم بشكل جوهري في شطب حقوق وقضية اللاجئين الفلسطينيين، وتنفيذ رؤى ذات المنظومة الصهيونية التي شردتهم من ديارهم وحاصرتهم، وطاردتهم وعملت على تجويعهم والقضاء على قضيتهم ووجودهم.

## أولاً: ما الذي يعنيه العجز في موازنة "أونروا" بالنسبة للاجئ الفلسطيني؟

تركز وكالة "أونروا" في تقاريرها المختلفة على المبلغ المالي المحدد للعجز في موازنتها، وعلى الأرقام المطلوبة لتشغيل البرامج الموضوعة ضمن سقف هذه الموازنات، والتي لم تصل في ذروة تمددها إلى سقف 2 مليار دولار، وهو ما يشكل تغطية على مجموعة من الحقائق المهمة:

١- الموازنات المتتابعة الموضوعة من قبل إدارة "أونروا" خلال العقد الأخير خصوصاً، هي "موازنات انهيار" بالفعل، قامت

بالأساس على تقليص الخدمات المقدمة في جميع القطاعات الحياتية الرئيسية للاجئين الفلسطينيين، وتكفلت بالفعل في تدمير قطاعات الصحة والتعليم وخدمات النظافة، وأسهمت في تحويل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وتجمعاتهم إلى مواقع غير صالحة للحياة بشكل واضح وجلي تؤكده تقارير "أونروا" ذاتها.

٢- تغفل هذه الموازنات والبرامج المقلصة من قبل "أونروا" حالة الانهيار الشامل في البنى التحتية الخاصة بالمياه والكهرباء والصرف الصحي والمرافق الحيوية المختلفة والدمار الكبير في شبكات الطرق، وأيضاً تُسقط من اعتبارها الآثار المدمرة للحصار وعمليات التهجير والعدوان العسكري المستمر على تجمعات اللاجئين خاصة في الضفة الغربية، والحصار المالي الممنهج الذي طال قطاع العمل الأهلي الفلسطيني والقطاع الخاص والأفراد الفلسطينيين ودفع بمعظم اللاجئين الفلسطينيين لما دون خط الفقر المدقع.

٣- أسهمت سياسات التقليص المستمر للبرامج والخدمات المقدمة من قبل "أونروا" في مراكمة عوامل الانهيار في مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين، إذ تكابد اليوم غالبية الأسر الفلسطينية العناء لإطعام أطفالها، ويعاني حوالي 70% من الأطفال والنساء أمراض فقر الدم وسوء التغذية، كما تحولت الأمراض المزمنة إلى آفة منتشرة بين اللاجئين الفلسطينيين، بما يفوق المعدلات العالمية في أكثر المجتمعات بؤساً وفقراً.

٤- في ظل الموازنات المقلصة، لا تحمل برامج "أونروا" وسياساتها أي أجندة تنفيذية تتعلق باحتياجات التنمية الضرورية لمجتمعات اللاجئين الفلسطينيين، بما يعني أن زيادتهم الطبيعية أو أعباء الانهيار في مجتمعاتهم تستمر في التضاعف دون مقابلتها بأي برامج تنموية تسعى لإيجاد مخرج حالي أو مستقبلي للاجئين من البؤس والفقر وعوامل الموت والتجويع المطبقة عليهم.

## ثانياً: لماذا يستمر عجز وكالة "أونروا" مالياً؟

منذ قرار الجمعية العامة رقم 302 بتاريخ 8 كانون الأول/ ديسمبر 1949 تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، تأسس خلل بنيوي يتعلق بمصدر موازنتها، فرغم أنها تأسست بقرار صادر عن الأمم المتحدة، إلا أن موازنتها تركت خارج إطار التمويل المباشر من الأمم المتحدة، فلم تُعتمد لها موازنة سنوية كجزء من موازنة الأمم المتحدة، وتُركت لتحشد مواردها المالية اعتماداً على تبرعات الأطراف المانحة، وهو ما وضعها دائماً، ويضعها اليوم أسيرة لتوجهات القوى الدولية الرئيسية، التي استخدمت ملف التمويل على نحو متواصل كأداة للتأثير في قضية اللاجئين الفلسطينيين ومحور لابتزاز سياسي يستخدم الاحتياجات الإنسانية لملايين من البشر كأداة لنزع حقوقهم وتصفية قضيتهم.

ومما لا شك فيه أن التوجهات السياسية الدولية، والتي قادتها مجموعة من الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أسهمت بشكل

قوي في تقليص تمويل وكالة "أونروا" سواء عبر وقف أو خفض المنح المقدمة من قبلها، أو إحاطتها بشروط سياسية تأتي على حساب حقوق اللاجئين الفلسطينيين، كما قادت إلى تراجع كبير في الدعم المالي من العديد من دول العالم بما فيها مجموعة من الدول العربية، وذلك بفعل السياسات الممنهجة لتفكيك وكالة "أونروا" الذي قادته الولايات المتحدة وسعت لتعميمه على حلفائها، وفرضه على العديد من الدول المرتبطة تاريخياً بدعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين أو بالدعم المالي لموازنات الوكالة.

في مقابل ذلك اتبعت الإدارات المتعاقبة لوكالة "أونروا" وجلها من الموظفين الأجانب المعينين سياسات تشي بالقبول الضمني لسيناريو التفكيك والانهيار، من خلال التقليص المستمر والممنهج لبرامجها وخدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين، وسحب وتفكيك العديد من البرامج التي مازالت مجتمعات اللاجئين في أمسِّ الحاجة لها من أجل البقاء.

وفي مسعاها لتعويض العجز المستمر في موازناتها المقلصة، وتفضيل عدم المواجهة مع الموقف والتوجه السياسي المعني بتفكيكها وشطب قضية اللاجئين وحقوقهم وتقليص وجودهم أو تصفيته نهائياً، فلم تتجه إلى المؤسسة الأم وهي الأمم المتحدة أو جمعيتها العامة لإيجاد حل لأزمتها مكتفية بإجراءات التجديد الدوري لولايتها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، تجديد يبدو في حكم الملغى طالما أن الحصار المالي على البرامج والخدمات المقدمة فعلياً للاجئين قاد فعلياً لإفراغ هذا الوجود من مضمونه، ويقود إلى تقليصه لحدود تفقده أي قدرة حقيقية على إغاثة اللاجئين ناهيك عن تشغيلهم أو رعايتهم أو الإسهام في الحفاظ على حقوقهم ووجودهم.

وغالباً ما لجأت "أونروا" إلى إطلاق النداءات العاجلة وعقد المؤتمرات للمانحين، وتورطت بقبول شروط المانحين الخاصة بفرض قيود ورقابة على الحقوق السياسية للاجئين الفلسطينيين المتلقين للمعونات ولموظفي الوكالة،

وهو ما عكسته على سبيل المثال لا الحصر مذكرات التفاهم بينها وبين الإدارة الأمريكية الحالية من أجل الاستئناف الجزئي للتمويل الأمريكي، وهو أيضاً ما قاد إدارة "أونروا" إلى فصل ومعاقبة عدد من موظفيها وحرمان جزء من اللاجئين الفلسطينيين من خدماتها على خلفية دفاعهم عن قضيتهم وحقوقهم السياسية والإنسانية.

لقد تورطت إدارة وكالة "أونروا" فعلياً في استسلام لرؤى معادية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم وأيضاً لوجودها ودورها في إغاثتهم وتشغيلهم أو تقديم الخدمات لهم، فيما زالت السياسات الرسمية الفلسطينية، تتموضع في موقع الدعم وحشد التأييد والضغط على الدول الحليفة والصديقة لتجنيد التمويل من أجل سد العجز في موازنة "أونروا"، ذلك دون التفات للحقائق الرئيسية ذات الصلة، وأبرزها فشل هذا المسار حتى في توفير التمويل اللازم لموازنات تقلص الحقوق والخدمات والبرامج المقدمة للاجئين الفلسطينيين، وأيضاً الخلل الكبير في مقاربة الملف بأكمله باعتباره

قضية تتعلق بالموازنة والتمويل، وليس قضية سياسية لم تبدأ عند سياسات التمويل، ولن تنتهي إلا بالتصفية الشاملة لوكالة "أونروا" كما لحقوق وقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما وضع السياسة الفلسطينية بشقيها الرسمي والشعبي في حالة من العجز المستمر عن خلق تأثير حقيقي معاكس لهذا المسار، فرغم نجاح هذه السياسات في عدة مرات في توفير وتجنيد منح إسعافية من خلال دول صديقة للشعب الفلسطيني، إلا أن هذا لم ولن يمثل أكثر من معالجة موسمية وقاصرة، ولم يقد إلى تغيير يذكر في مسار الانهيار.

## ثالثاً: الموقف المطلوب

رغم ما سبق ما زالت هناك إمكانية حقيقية لسياسات تقود إلى تحركات فاعلة، وتخلق مساراً مضاداً لمسار الانهيار، ولكنها تتطلب بالأساس إرادة سياسية ورؤية جامعة من الفلسطينيين بمستواهم الرسمي والفصائلي والشعبي، وكذلك من المناصرين للاجئين الفلسطينيين والمؤيدين لقضيتهم والناشطين دفاعاً عن حقوقهم.

١- اعتبار ملف تمويل وكالة "أونروا" ملف مواجهة سياسية رئيسية يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين الإنسانية، وبحقهم الأساسي في الحياة الكريمة وحقهم في العودة والتعويض، والذي نصت عليه القرارات الدولية، وفي مقدمتها القرار (194)، ووضع رؤية وطنية فلسطينية واستراتيجية للتحرك وحشد موقف الأطراف الصديقة حولها وتنفيذها.

٢- التعامل مع موقف إدارة "أونروا" باعتباره موقف أحد أطراف الأزمة، دون الانجرار للتطابق معه، وهو ما يعني تحديد نقاط التقاطع مع هذا الموقف، وأيضاً النقاط الواجب الضغط فيها لإجراء تعديل جذري في سياسات وكالة "أونروا".

٣- التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستصدار قرار باعتماد موازنة سنوية مستدامة كجزء من موازنتها مخصص لتمويل وكالة "أونروا" وتغطية احتياجاتها التمويلية بشكل تام، باعتبار ذلك

تعبيراً ضرورياً من الأمم المتحدة عن المسؤولية الدولية عن وضع اللاجئين الفلسطينيين.

٤- تبني الحراكات الشعبية والتضامنية وحركات دعم الحقوق الفلسطينية لبرامج ومطالب محددة تتعلق بتمويل برامج "أونروا" والبرامج الدولية والسياسات الحكومية الخاصة بهذا الجانب باعتبار ذلك جزءاً من الدفاع عن الحقوق الإنسانية والسياسية للاجئين الفلسطينيين الذين تشكل قضيتهم العنوان الأكثر محورية في الدفاع عن الشعب الفلسطيني ووجوده، ذلك دون انجرار لاعتبار قضية الفلسطينيين وحقوقهم هي قضية تمويل دولي، ولكن على قاعدة أن التمويل الدولي قد صار يُستخدم كسلاح ضد الفلسطينيين وحقوقهم وقضيتهم.

٥- النهوض بتحرك دبلوماسي رسمي وجهود شعبية وتضامنية ضاغطة لأجل المعالجة العاجلة للأزمة بشكل جذري، بما يشمله ذلك من فعاليات وتحركات ومذكرات، وأيضاً لقاءات رسمية.

٦- إعادة تظهير قضية اللاجئين الفلسطينيين في المواقف السياسية الرسمية للقوى الفلسطينية، ودعم ذلك بموقف واستراتيجية جامعة لإعادة الاعتبار لهذه القضية في ضوء انغماس المواقف السياسية الفلسطينية في العناوين اليومية وتعاملها مع قضية اللاجئين باعتبارها أمراً مسلم به ضمن خطابها الذي يفتقد لبرامج عملية تتعلق بالتظهير المستمر لهذه القضية المركزية.

٧- إعادة الاعتبار لحق العودة والتعويض باعتباره المعالجة المركزية والرئيسية المطلوبة لملف اللاجئين الفلسطينيين والجوهر الحقيقي للصراع مع مشروع الغزو الاستعماري الصهيوني، وذلك من خلال برامج فعلية للحشد للعودة الفعلية والرمزية، والتي تثبت نضالات

العودة التي ينهض بها جزء من اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، وأثبتت أنها فاعلة ومؤثرة، بل وقادرة على لعب دور ضمن برنامج وطني حقيقي للعودة يشكل أداة رئيسية في المجابهة مع المشروع الاستعماري الصهيوني "نداء لأجل العودة.. نحو برنامج عمل لإنهاء النكبة"